الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

16 **ذو القعدة** 1438 –8 **أغسطس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنشان في العالم	12

حقوق الإنسان توضح أخطر جرائم الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=311632&CategoryID=3

أوضحت هيئة حقوق الإنسان السعودية أخيرا أنه يتم تشديد عقوبة ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر في 9 حالات، من أبرزها، إذا ارتكبت الجريمة من قبل جماعة إجرامية منظمة، أو في حال ارتكبت الجريمة ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ضد طفل.

السجن والغرامة

أشارت الهيئة إلى أن العقوبات الواردة في نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/40، تنص على أنه يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن 15 عاما، أو غرامة تقدر بمليون ريال، أو بكليهما معا، ويمكن تشديدها في 9 حالات.

يأتي ذلك بمناسبة احتفال الهيئة باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر الذي يوافق 30 يوليو من كل عام، واحتفلت به الهيئة منذ عدة أيام.

شبكات دولية

في سياق متصل بجرائم الاتجار بالبشر، كشف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريز، في تصريحات حديثة عن وجود شبكات دولية تمتهن الاتجار بالبشر. يوجد ضحاياها في 106 دول، مقدرا أرباحها السنوية بـ150 مليار دولار (562.5 مليار ريال).

وأوضح جوتيريز في هذا الصدد أن الاتجار بالبشر يزدهر عندما تضعف أو تغيب سيادة القانون، خاصة في مناطق الصراعات المسلحة. وأضاف: «في بعض الصراعات نواجه جماعات مسلحة لا تنخرط فقط في الاستعباد والعمل القسري، ولكنها تجادل وتدعي أن تلك الممارسات قانونية.«

وشدَّد جوتيريز على «ضرورة العمل للتصدي للاتجار بالبشر ومنع وقوعه في المقام الأول، ومن تلك التدابير تعزيز أطر العمل القانونية القوية، ومنها معاهدة الأمم المتحدة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود»، مؤكدا «ضرورة أن تعزز الدول الأعضاء من تعاونها في مجال تنفيذ القانون وإجراء التحقيقات وتبادل المعلومات الاستخباراتية». كما دعا إلى أن «تكون تلك هي القضية التي توحد الشعوب مع ضرورة العمل المشترك بشأن قضايا الحماية والمنع والملاحقة القضائية من أجل بناء عالم خال من الاتجار بالبشر.«

يذكر أن هناك 106 دول توجد فيها شبكات للاتجار بالبشر فيما يبلغ عدد ضحايا العمل القسري في العالم 21 مليون نسمة، وثلث الضحايا من الأطفال، و71 % من ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء، وذلك وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أطباء امتياز يعملون في المستشفيات من دون رواتب!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23320001

الرياض - «الحياة»

فوجئ 200 خريج من كليات الطب البشري اجتازوا متطلبات التخرج المقررة في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، بعدم صرف مرتباتهم لمرحلة الامتياز التي قاربت عاماً بعد عودتهم للوطن، إذ تم إيقافها بعد أن صُرف المتأخر منها دفعة واحدة لعدد لا يتجاوز 70 خريجاً فقط، الأمر الذي شكل لهم ضائقة مالية ونفسية أوقعتهم في مغبة الدين وضيق ذات اليد، مطالبين بتدخل الجهات المعنية، وصرف مستحقاتهم المالية.

وقال طبيب الامتياز علي بجوي الذي يعمل حالياً تحت مظلة جامعة جازان، إنه لم يتسلم رواتبه منذ 11 شهراً، وأنه لم يجد إلا التسويف من موظفي وزارة التعليم، لافتاً إلى أنه في حاجة ماسة للمال «أنا متزوج ولدي طفل وليس لي دخل آخر، ووالدي أحيل إلى التقاعد واضعاً مسؤولية الإنفاق على البيت الذي يضم 11 شخصاً تحت مسؤوليتي بعد أن تخرجت، ما سبب له صدمة كبيرة ودخل في حال اكتئاب بسبب الضغوط المالية التي أثقلت كاهله، بعد أن علم أني لا أملك شيئاً.»

وأضاف في حديثه لـ«الحياة»: «لا أملك بيتاً وأسكن في غرفة واحدة في ملحق في بلدية صامطة في الحد الجنوبي، وجميع من استدنت منهم يتذمرون مني بسبب وعودي لهم بالسداد التي لم أفِ بها حتى الآن»، مناشداً خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود النظر في حقوق أولاده أطباء بلا رواتب، ملتمساً صرف مستحقاتنا المتأخرة.

بدوره، أوضح الطبيب سعد العتيبي الذي يتقن ثلاث لغات (الإنكليزية والصينية والأوردو)، أن سنة الامتياز لم يتبق منها سوى 20 يوماً ويجتازها، بينما لم يتم صرف ما يستحقه من رواتب إلا بعد مضي ستة أشهر من مرحلة التطبيق، وتم إيقافها مجدداً، مشيراً إلى أنه ليس لديه المال الكافي للالتحاق ببرنامج التخصص.

وقال في حديثه لـ«الحياة» :«اضطررت أن أتحمل كلفة إيجار السكن المجاور لمقر عملي الذي تم تعييني فيه، إذ إن أهلي يقطنون خارج مدينة الرياض، والديون تراكمت علي إثر المصاريف المتتالية»، وتساءل لماذا لا أحظى بالتقدير في بلدي؟ خصوصاً أنني وجدت فرص عمل في الخارج لكني أرغب في خدمة وطني.

وتابع: «راجعت الجهات المختصة في وزارة التعليم لكن من دون جدوى، ودفعت كلفة إيصال الهاشتاق (طبيب الابتعاث من دون راتب) الذي شارك فيه مغردون كثر عبر تويتر إلى الترند كي تصل أصواتنا إلى أصحاب القرار وهيهات، لم يلتفت إلينا أحد.«!

أما عقيلة آل إسماعيل، فقالت لـ«الحياة» إنها عانت الكثير واستغرقت 11 شهراً كي تحصل على قبول إشراف تدريب لسنة الامتياز من إحدى الجامعات الحكومية، مشيرة إلى أنها لم تترك جامعة في المملكة إلا وطرقت بابها، وأسباب رفضهم إما أنهم ليسوا بحاجة وأن العدد مكتمل، أو يتحججون بمبرر آخر لعدم القبول، ناهيك عن الامتحان التعجيزي يليه مقابلة شخصية إلى أن ضاعت 11 شهراً من دون فائدة تذكر.

وأضافت أنه جاءها الفرج أخيراً، وحصلت على إشراف قبول من إحدى الجامعات، وتوجهت بعدها إلى وزارة التعليم العالي كي تقدم أوراقها بخصوص راتب الامتياز، غير أن الموظف المسؤول كان في إجازة ومعظم الوقت غير موجود، وأكملت: «وعدوني بإرسال رقم المعاملة على هاتفي الجوال المسجل لديهم، وإلى اليوم لم يصلني شيئاً»، لافتة إلى أنها عادت إليهم مرة أخرى تسأل عن معاملتها لكن لا حياة لمن تنادي!

وتابعت: «بعد أن بدأت مرحلة الامتياز في شباط (فبراير) الماضي، فوجئت بسماع خبر انقطاع المكافأة عن أطباء الامتياز المبتعثين من دون سابق إنذار، أو أمر رسمي ومن غير ذكر الأسباب، الأمر الذي أحبطني كثيراً»، لافتة إلى أنها أمضت ستة أشهر ولم تتسلم أي راتب منذ أن شرعت في هذه المرحلة.

ولخصت آل إسماعيل معاناتها في أنها تنفق نحو 70 ريالاً يومياً على مشوار الدوام خلال خمسة أيام، وأحياناً ستة أيام في الأسبوع فيما لو كان لديها مناوبة، كما أنها خضعت لاختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التي قدمت عليها مرتين لنيل برنامج التخصص بعد اجتياز سنة الامتياز، مشيرة إلى أن كلفة الاختبار لا تقل عن 750 ريالاً، وتم رفع رسومه إلى 1100 ريال، إضافة إلى مصاريف متطلبات أخرى التي يقوم بها طبيب الامتياز وتعزز سيرته الذاتية حتى يحصل على النقاط التي تساعده في التقديم والمتمثلة في الدورات التدريبية، التي تراوح كلفتها ما بين 1000 إلى ألفي ريال.

وذكرت أنها تشعر باكتئاب بسبب الضغوطات المادية والنفسية اللي عانتها من وراء هذا القرار المفاجئ، مشيرة إلى أن أهلها يشاركونها معاناتها، ومتأثرين معها، آملة بقرب الفرج حتى تتمكن من سداد ديونها.

«الصحة» تحاصر المزورين بعقوبتي السجن والغرامة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23320945

الدمام - منيرة الهديب

اعتبر قانونيون تمكين الممارسين الصحيين، الذين زوروا مؤهلاتهم، جريمة تندرج تحت النظام الجزائي للتزوير، مؤكدين أنها تهاون في صحة المرضى وإزهاق لأرواحهم، ممتدحين خطوة وزارة الصحة، بالتعاون مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، في إحالة المزورين إلى النيابة العامة، لاتخاذ اللازم في حقهم، مطالبين بتشديد العقوبات التي ستشكل رادعاً لغيرهم، فيما أخذت وزارة الصحة بمحاصرة المزورين وتضييق الخناق عليهم، من خلال عدد من الإجراءات التي أصبحت تتبعها لتوثيق الشهادات التي تقدم إليها.

وعلى رغم تشديد الرقابة على مؤهلات الممارسين الصحين فإن السجل القانوني لوزارة الصحة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية يحفل بأسماء ممارسين صحيين، عملوا في المجال الصحي «بشهادات مزورة»، وذلك في القطاعين الحكومي والخاص، إذ كشفت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في تقريرها السنوي الأخير عن ضبط ثلاثة آلاف و755 حالة تزوير، مؤكدة شهادات طبية لممارسين صحيين، منذ بدء عمل إدارة الوثائق في كانون الأول (ديسمبر) 2013 حتى نهاية عام 2015، فيما كما أعلنت وزارة الصحة السعودية أول من أمس إيقاف 57 كادراً طبياً يعملون في منشآت طبية خاصة، بسبب تزوير مؤهلاتهم. مشيرة إلى إحالتهم إلى النيابة العامة بحسب الاختصاص، لتطبق بحقهم العقوبات النظامية.«

وبحسب التقرير السنوي الأخير للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، فإن تخصص التمريض تصدّر الشهادات الطبية المزورة بعدد 2254 شهادة، فيما جاءت شهادات العلوم الصحية المساندة في المرتبة الثانية بـ659 شهادة مزورة، بينما بلغ عدد شهادات الأطباء المزورة 218، من بينها 75 شهادة طب بشري، يعمل 47 منهم في القطاع الخاص، و27 شهادة لعاملين في القطاع الحكومي، إضافة إلى 143 شهادة في طب الأسنان، منها 122 شهادة لعاملين في القطاع الخاص، و21 شهادة لعاملين بالقطاع الحكومي، فيما بلغ عدد شهادات الصيدلة المزورة 403 شهادات، إضافة إلى ضبط 221 شهادة خبرة مزورة». فيما يواجه الممارسون الصحيون «بشهادات مزورة»، والذين تم ضبطهم من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، بحسب الاختصاص، عقوبتي السجن والغرامة المالية، وذلك بعد التثبت من صحة التزوير».

وأوضح المستشار القانوني محمد الهيجان لـ«الحياة» أن ما قامت به وزارة الصحة بالتعاون مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أخيراً، بإيقاف 57كادراً طبياً مزوراً يعملون في منشآت صحية خاصة دليل وآكد برهان على حرص الدولة على سلامة المرضى والمواطنين، مشيراً إلى أن وجود أمثال هؤلاء ممن زاولوا هذه المهنة بشهاداتهم المزورة فيه ضرر كبير على المرضى من الأخطاء الطبية وضعف الكفاءة الطبية، وأن ما قام به هؤلاء من تزوير شهاداتهم، وتمكينهم من العمل، هو جرم عظيم يندرج تحت النظام الجزائي للجرائم والتزوير الصادر بالمرسوم الملكي م/11 وتاريخ 18-2-1435هـ، مؤكداً أن ذلك يعرضهم للغرامة والسجن بحسب إدانتهم، وذلك وفقاً للمادة الثامنة من النظام، والتي تنص على «من زور محرراً منسوباً إلى جهة عامة أو أحد موظفيها بصفته الوظيفية أو إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام أو أحد موظفيه بصفته الوظيفية إذا كان للمحرر حجية في المملكة، يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس

سنوات، وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال»، أو المادة التاسعة التي تنص على »من زور محرراً عرفياً، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على 300 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.«
فيما أكد المحامي أحمد الجليطي: «إحالة المتهمين بممارسة العمل الصحي بشهادات مزورة إلى النيابة العامة، وذلك وجود الشبهة الجنائية». وقال لـ«الحياة»: «فرض النظام عقوبات على من زور خاتماً أو علامة منسوبة إلى جهة عامة أو إلى أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو زور خاتماً أو علامة لها حجية في المملكة عائدة لأحد أشخاص القانون الدولي العام، يعاقب بالسجن من سنة إلى سبع سنوات، وبغرامة لا تزيد على 700 ألف ريال». كما يعاقب كل من جلب إلى المملكة أو حاز أياً مما نص على تجريمه، كما يجوز نشر الحكم بالعقوبة الواردة في هذا النظام زيادة في الزجر، وذلك بالتشهير بهؤلاء، الذين أقل ما يطلق عليهم »المزورون» واتخاذ الإجراءات القانونية كافة ضدهم هم وأمثالهم، حفاظاً على حياة مرتادي هذه المنشآت الطبية.
الشريف: المتهمون معهم فرصة لإثبات صحة مؤهلاتهم
>أوضح المحامي والمستشار القانوني مشعل الشريف لـ«الحياة» أنه في مثل هذه الحالات تتم إحالة المتهمين إلى النيابة العامة، وذلك للتحقيق والتأكد من مؤهلاتهم، كما يعطون فرصة لإثبات صحة مؤهلاتهم، وأضاف: «إن لم يتم إثبات صحة المؤهل الطبي تتم إحالتهم إلى المحكمة الجزائية، وإذا تم إثبات تزوير الشهادة الصحية، حكم على المتهم بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، وغرامة مالية تصل إلى ٥٠ ألف ريال، وذلك للمواطنين منهم، فيما يتم إيقاف وترحيل المقيمين منهم ومنعهم من دخول المملكة، مع إشعار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لما يؤول إليه الموضوع».
وشدد الشريف على دور الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، في التأكد من صحة المؤهلات الطبية للأطباء العاملين في المراكز والمستشفيات الصحية في المملكة، وقال إن الهيئة تعمل بجهد في وضع اختبارات دقيقة جداً للأطباء، وذلك للتأكد من كفاءتهم ومؤهلاتهم، في ما يخدم المواطن والمصلحة العامة، وخصوصاً أن المهنة الطبية حساسة جداً تمس حياة الإنسان، إذ حرصت الهيئة في شكل دقيق على عمل اختبارات وفحص المؤهلات العلمية وإجراء اختبارات دورية للتأكد من جاهزية وصلاحية الأطباء.

تطوير مرافئ الصيد وتوفير 1220 وظيفة للشباب والنساء

66%من الرواتب فوق 3 آلاف ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.al-madina.com/article/535357

واس - الرياض
أطلقت منظومة البيئة والمياه والزراعة مؤخرًا مبادرة إنشاء وتطوير مرافئ الصيد في المناطق الساحلية بالمملكة، بهدف تعزيز مساهمة قطاع الثروة السمكية في الأمن الغذائي الوطني، وتطوير جودة المنتجات المستهدفة، وتوفير المزيد من فرص عملٍ وتحسين دخول الصيادين، وتهيئة بيئة صحية وآمنة ومنتجة في المناطق الريفية ليمارسوا مهنتهم باقتدارٍ وأمان.
وأوضح مدير عام إدارة تقييم مخاطر الثروة السمكية مدير مبادرة تطوير مرافئ الصيد بمنظومة البيئة والمياه والزراعة هذال بن سعود البيشي، أن المبادرة ستسهم في رفع عدد الصيادين وزيادة الوظائف التابعة للمرافئ (مثل المطاعم، المقاهي، المنتجعات وغيرها)، وتوفير وسائل الترفيه ومراكز سياحية للمواطنين والسياح، وذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص، إضافة إلى توفير 1220 فرصة عمل مباشرة، منها 5% على الأقل مناسبة للنساء في مجالات التغليف، والتجهيز، وأعمال ما بعد الحصاد، مبينًا أن حوالى 66% من تلك الوظائف تفوق رواتبها حاجز 3.000 ريال شهريًا، وهو أعلى من الحد الأدنى للرواتب في القطاع الحكومي، كما أن 95%من الوظائف ستوجد في المناطق الريفية، و10%

من الوظائف ستكون بساعات عملٍ مرنة، في حين أن أكثر من 80% منها يستهدف الشباب، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لدى الفئات المستهدفة.

الفيصل: انخفاض نسبة المخالفين لـ5 ٪.. ونرفض دعوات تسييس الحج

مشروعات التطوير كلفت 300 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.al-madina.com/article/535353

محمد رابع سليمان ـ مكة المكرمة تصوير: منصور السندي

كشف صاحب السمو الملكي، الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس لجنة الحج المركزية، عن انخفاض نسب الحجاج المخالفين، إلى 5%
خلال العام الماضي، بفضل النجاحات التي حققتها حملة «الحج عبادة وسلوك حضاري.«

وأكد سموه، في تصريحات على هامش تدشين الحملة، أمس، رفض المملكة لمحاولات تسييس الحج، مشددا على حرص القيادة، والشعب، على تسخير جميع الإمكانات؛ لخدمة ضيوف الرحمن حتى يؤدوا مناسكهم بيسر وسهولة، داعيا الحجاج إلى التحلي بالأخلاق الإسلامية، وأن يكونوا نموذجا حضاريا للإنسان المسلم.

وأعلن سموه أن حملة «الحج عبادة وسلوك حضاري»، نجحت في تقليص نسب المخالفين إلى 5 %، خلال موسم الحج الماضي، بمقارنة بـ9%
في العام السابق عليه، مقدما الشكر لكل الجهات التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز.

وأوضح سموه أن هيئة تطوير منطقة مكة المكرمة، نفذت هذا العام، مشروعات بتكلفة 300 مليون ريال، من أجل تحسين الخدمات في الموسم الحالي، لافتا إلى أن هيئة تطوير المنطقة، ووزارة الحج، ستنفذان مشروعا كبيرا بالمشاعر المقدسة، سيعلن عنه في حينه، منوها بإنجازات جميع القطاعات المعنية بتقديم خدمات موسم الحج.

وقدّم الأمير خالد الفيصل، الشكر لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين، على الاهتمام بضيوف الرحمن، وكذلك لسمو وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، والجهات الأمنية، والأمن العام على وجه الخصوص؛ لما يؤدونه من جهد كبير قبل وأثناء وبعد الحج.

وأضاف سموه: «الشكر كذلك لوزارة الحج والعمرة، على ما تبذله من جهود في التنظيم والإدارة والتوجيه؛ بهدف تطبيق الأنظمة، بشكل يكسب احترام الزوار.«

ودشن صاحب السمو الملكي، الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، يرافقه نائبه صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالله بن بندر، حملة «الحج عبادة وسلوك حضاري»، في موسمها العاشر، بحضور وزير الحج والعمرة الدكتور محمد صالح بنتن، ومساعد وزير الداخلية لشؤون العمليات مدير الأمن العام المكلف، الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني، وقائد قوات الطوارئ الخاصة الفريق أول خالد قرار الحربي وعدد من القيادات الأمنية والمسؤولين.

وتهدف الحملة التي تحمل شعار: «الحج رسالة سلام»، لتأصيل الهدف الأسمى في التقاء الملايين لأداء فريضة أساسها السلام والروحانية، وتعتمد على توعية الحجاج بالالتزام بالأنظمة والقوانين العامة، التي تسهم بشكل جوهري في سبيل تحقيق حج آمن.

وزير العدل: صندق النفقة يحسّن جودة المعيشة للأم وأولادها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1563579

»عكاظ» (الرياض @okaz_online)
أكد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أن إنشاء صندوق نفقة مستدام يسهم في تحسين جودة المعيشة وضمان العيش الكريم للمرأة، خصوصاً أن عدم توفير الدعم المادي اللازم للأم وأولادها خلال فترة التقاضي في حالات الطلاق، سيؤثر على قدرتها في تأمين لقمة العيش الكريم، وملجأ للعائلة في حال عدم حصول المرأة على الدعم اللازم من أهلها أو أفراد عائلتها. ولفت إلى أنه من المقرر أن يتولى الصندوق الصرف على المستحقين للنفقة في الحالات التالية :الأولى تتعلق بمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار، والثانية من صدر له أمر قضائي بالنفقة ولا تزال مطالبته بها منظورة أمام المحكمة، والثالثة من يحدد مجلس إدارة الصندوق صرف نفقة مؤقتة لها، وسيتعين على الزوج المحكوم عليه بالنفقة سداد المبلغ المحكوم به عليه الذي سبق أن دفعه الصندوق نيابة عنه. وبين الصمعاني أن صندوق النفقة ستكون له موارد مالية رئيسية منها الأموال التي تسهم بها الدولة كإعانة، والتبرعات والمنح والهبات والوصايا والأوقاف، وأي موارد أخرى يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات، لافتاً إلى أن هذا التنوع من شأنه ضمان استدامة الصندوق لخدمة أكبر عدد ممكن من الحالات التي تستدعي الدعم.

ارتفاع معدلات البطالة!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.al-madina.com/article/535299

عبدالله الجميلي

*بحسب (الهيئة العامة السعودية للإحصاء) فإن نسبة البطالة في المملكة بلغت (12.7%) خلال الربع الأول لعام 2017م، مرتفعةً بذلك عن نسبتها في الربع الأخير من 2016م، حين وصلت يومها لـ(12.3!)%
*ارتفاع معدلات البطالة ليسَت غريبة في بلَد عدد العاملين فيه (13.94مليون عامل)، المواطنون منهم فقط (22%)، بينما الأجانب يفوزون بنسبة (78!)%
*وهنا اللغةُ العلميةُ الدَّارِسَةُ لـ (البطالة) تؤكد بأنها إذا كانت في مستوى يقل عن (5%) فهي مقبولة، أما إذا زادت عن (10%) في أيّ مجتمع؛ فهو يعيش أزمة حقيقية، وكارثة محتملة.!
) *البطالة في السعودية) مزمنة؛ وهي نتيجة لممارسات سابقة، لم تقرأ أو تستشرف المستقبل جيداً، منها: التركيز في التعليم على الجانب النظري، وعدد المتعلمين، وليس نوعيتهم ومستوى إنتاجيتهم أو مهاراتهم كما يؤكد (الدكتور وديع أحمد كابلي) أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز.!!
*وهناك ضعف رواتب ومخصّصات وظائف القطاع الخاص، واتهامه الدائم بفقدانه لخاصية الأمان الوظيفي؛ وهذا حَمّل المؤسسات الحكومية عبء التوظيف، يضاف لذلك عادات اجتماعية فرضتها سنوات الطّفْرة الاقتصادية

حَـرّمَـت على الشباب والفتيات بعض المجالات الوظيفية التي لم تسلم منها حتى الزراعة والـرَّعِـي اللتان كانتا مفخرة للآباء والأجداد.!

*ولمعالجة (أزمة البطالة) كان هناك العديد من الإجراءات والأنظمة الحكومية خلال السنوات الماضية؛ ولكن (الازدياد المتواصل لِـنسبها) عاماً بعد آخَـر يبصم على عدم نجاح تلك الخطوات، وينادي بإعادة النظر فيها (مع تقديرها)، والبحث عن حلول بـديلة عصرية لها تتوافق مع إيقاع العصر، مع ربطها بمخرجات التعليم، وتفعيل القوانين التي تحمي السعوديين من بطش بعض مؤسسات القطاع الأهلي؛ فالأرقام تؤكد بأنّ (11.6%) من المتعطلين السعوديين سبق لهم العمل، وأن (31.6%) منهم تركوا عملهم بسبب التّسريح من صاحب العمل.!

* أخيراً (سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان) كان شَـفّـافاً خلال حديثه في أبريل 2017م لـ (صحيفة واشنطن بوست) عندما أشَـار: (بأن البطالة والإسكان ما زالتا تمثلان مشكلة..)، ولكن (سمـوه) كان متفائلاً عندما قال: (ونرجو حدوث تحسن فيهما بحلول الفترة من 2019م و2021م)؛ وهو تفاؤل لابد أن تتفاعل معه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومعها الهيئات والمؤسسات المعنية في إعدادها وتنفيذها لبرامجها التطبيقية للتحول الوطني 2020م، ورؤية 2030م.

كثر الفساد في الأرض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1563479

عبدالله عمر خياط

من المؤلم حقاً ارتفاع عدد عمليات الفساد المالي والإداري وكثرة الرشاوى، وما ذلك في تقديري إلا لضعف الضمير أو موته إن شئتم الحقيقة.

ففي آخر خبر نشرته «عكاظ» عن حالات الفساد بتاريخ 1438/1/10هـ كان عنوانه: («نزاهة» ترصد 762 حالة «فساد» عبر الإعلام والتواصل.)

وفي خبر سابق نشرته «عكاظ» خلال الأيام العشرة الأولى من شهر شوال: «أن تقريرا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» كشفت تحت بند بلاغات الفساد المالي والإداري، ارتفاع بلاغات سوء الاستعمال الإداري خلال العام 1437/36 إلى 389 بلاغا مقارنة بـ(155) في العام السابق له، فيما ارتفع عدد بلاغات إساءة استخدام المال العام إلى 201 بلاغ، مقارنة بـ(71) بلاغا في العام السابق، وبلاغات التزوير إلى 113 بلاغا مقارنة بـ(26) في العام السابق، بينما انخفضت بلاغات إساءة استعمال السلطة من (119) في العام السابق إلى 13 بلاغا فقط. وأشار تقرير (نزاهة) الذي نوقش في مجلس الشورى أخيرا إلى تلقي الهيئة 148 بلاغا بشأن الوساطة والمحسوبية بزيادة كبيرة عن العام الماضي، إذ كان عددها 21 بلاغا فقط، و74 بلاغا عن الرشوة مقارنة بـ22 بلاغا في العام السابق.«

وفي مجلس الشورى أشار تقرير «نزاهة» إلى تلقي الهيئة 148 بلاغا بشأن الوساطة والمحسوبية بزيادة كبيرة عن العام الماضي، إذ كان عددها 21 بلاغا فقط، و74 بلاغا عن الرشوة مقارنة بـ22 بلاغا في العام السابق.

وفي خبر نشرته «عكاظ» بتاريخ 1348/11/7هـ: «أن الشركة الوطنية للمياه فصلت قياديَين وموظفا في المنطقة الغربية بعد ثبوت إدانتهم في قضايا اعتبرتها فسادا، وكفت يد ١٢ قياديا وموظفا خلال الأشهر الماضية في فروعها في كل من «مكة، وجدة، والرياض، والطائف» وأحالتهم للتحقيق بشكل عاجل بعد الاشتباه بتورطهم وإنهاء الصفة التعاقدية بعد التحقيقات معهم.«

ترى ما بال هؤلاء القوم يتجاهلون قول الحق سبحانه وتعالى بسورة الفرقان: {وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا}. وفي حديث عن رسول الله ﷺ يقول: «كان للنبي ﷺ غلام يقال له مِدْعم، وفي إحدى الغزوات أصابه سهم وهو يحط رحل رسول الله فمات.. وجاء أصحاب الرسول يعزونه في خادمه، ويقولون: هنيئاً له يا رسول الله لقد ذهب شهيداً ولكن

الرسول ﷺ أجابهم قائلاً: كلا إن الشملة التي أخذها من الغنائم يوم خيبر، لتشتعل عليه ناراً». شملة تساوي دراهم معدودة تبعث بصاحبها إلى نار جهنم.. فكيف بمن يسرق الملايين من الحق العام ؟

السطر الأخير:

قال الله تعالى بسورة البقرة: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ}

المنظمة العربية لـ"حقوق الإنسان" تحذر من اعتقال الدوحة معارضين لموقفها من معاداة الخليج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23320007

الرياض - «الحياة»

حذّرت منظمات حقوقية دولية من اعتقال السلطات القطرية معارضين لموقفها من معاداة دول الخليج ومصر وعدد من الدول العربية، مؤكدين تعرضهم لأوضاع إنسانية وقانونية سيئة. وكشف رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عبدالرحمن نوفل، عن إعراب مؤسسات ومنظمات حقوقية دولية عن «قلقها الشديد إزاء تدهور صحة سجناء الرأي بقطر، وبخاصة المعارضين لسياسة الحكومة القطرية وموقفها من معاداة دول الخليج العربي وخصوصاً السعودية والإمارات والبحرين.»

وأوضح أن المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان أبدت «قلقاً شديداً من استمرار قطر في دعم وتمويل الإرهاب العالمي، واحتضان الدوحة قيادات الإرهاب، وتوفير الدعم المادي واللوجستي لها، واستمرار قناة الجزيرة في الميل عن النهج الإعلامي، واتباع سياسة بث الحقد والكراهية والتعصب ودعم الجماعات الإرهابية»، مشدداً على خطورة «استمرار تدهور سجل قطر السيئ في حقوق العمالة الوافدة بها». ووصف ما يحدث في قطر بـ«البريق القاتل»، مشيراً إلى أن «قطر تخفي خلف هذا البريق دولة تمول وتدعم الإرهاب العالمي ودولة قمعية عميقة»، داعياً المفوض السامي لحقوق الإنسان للضغط على السلطات القطرية، من أجل فتح السجون أمام المفتشين والمراقبين الدوليين.

وقال رئيس المنظمة العربية - التي أسست في 2015 كمنظمة غير حكومية تعمل على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنه في العالم وحسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر https://twitter.com/AohrUkEU-»إن «هذه الدعوة ضرورية للاطمئنان على أوضاع المحكومين وخصوصاً من العمالة الوافدة، والنظر في شكاوى ظروف الاعتقال». من جهته، دعا المسؤول في منظمة العفو الدولية جيمس لينتش، السلطات القطرية إلى البدء في إصلاح سجلها السيئ على صعيد حقوق العمال، مؤكداً في بيان أن «الحكومة القطرية لم تقم بأية خطوة ذات معنى للتحقيق في وفيات العمال على أراضيها.»

وقال المسؤول عن القضايا العالمية في المنظمة إن «هؤلاء العمال لا يزالون يتعرضون لانتهاكات مستمرة في مواقع بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 في قطر.»

يذكر أن منظمة العفو الدولية أكدت أن العمال الأجانب في مواقع بناء المنشآت الخاصة ببطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 لا يزالون يعانون من الإيذاء والاستغلال، لافتة إلى وجود مخاطر جدية تتهدد المزيد من العمال الأجانب على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، مع توظيف مئات الآلاف الجدد من الأشخاص في أعمال البناء والخدمات المتعلقة بسبعة ملاعب أخرى على الأقل لبطولة كأس العالم، إضافة إلى أعمال المرافق الأساسية المتصلة بالبطولة.

من جهة ثانية، وجهت الأمم المتحدة قائمة من المطالب إلى قطر، محذرة من أن تجاهلها أو تركها من دون معالجة «سيقوض أي جهود للإصلاح الإيجابي في الدوحة.»

وأظهر تقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن الأمم المتحدة سبق وأن بعثت إلى قطر قائمة مطالبات في 2014 لم تنفذ حتى اليوم، سبقت قائمة الدول الأربع المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والبحرين، المقدمة إلى الدوحة أخيراً. وكشفت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين في الأمم المتحدة غابرييلا كنول، عن زيارتها قطر خلال الفترة من 19 - 26 كانون الثاني (يناير) 2014، بهدف درس إنجازات قطر وتحدياتها في ضمان استقلال القضاء والممارسة الحرة للمهن القانونية وغيرها من الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان في قطر. وأشارت كنول إلى أنها التقت خلال زيارتها العاصمة القطرية الدوحة عدداً من كبار المسؤولين الحكوميين في وزارات الخارجية والعدل والداخلية والعمل، فضلاً عن اجتماعاتها مع رئيس قضاة محكمة النقض، وغيرهم من أعضاء السلطة القضائية، وكل من النائب

العام القطري، رئيس المجلس الاستشاري، ممثلي هيئة مركز قطر للمال، ومحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عدد من المحامين، وأعضاء السلك الديبلوماسي وغيرهم من ذوي العلاقة. وقدمت المقررة الخاصة استنتاجاتها وتوصياتها بشأن قطر إلى الأمم المتحدة خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ29، ونوقش الملف القطري تحت (البند 3) من جدول الأعمال، الذي طالب قطر صراحة بضرورة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضحت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين في الأمم المتحدة، أن زيارتها إلى الدوحة، عملت على درس ومتابعة وكشف ما يتعلق بـ«استقلال وحياد القضاء، بما في ذلك احترام مبدأ الفصل بين السلطات، واختيار القضاة وتعيينهم، ونزاهة القضاء، ووضع القضاة غير القطريين، وإجراءات المساءلة والتدابير التأديبية للقضاة، وإجراءات المحاكمة العادلة، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، وإقامة العدل، والوصول إلى العدالة وحالة العمال المهاجرين، والمرأة في نظام العدالة، خدمات الادعاء، والمحامين، إضافة إلى ملف التعليم والتدريب.«

توجيه 37 مطلباً أممياً إلى الدوحة

أبدت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين في الأمم المتحدة غابرييلا كنول ما وصفته بـ«الشعور بالقلق» تجاه التحديات وأوجه القصور التي حددتها في قطر، لافتة في تقريرها إلى أنها «تحديات خطرة، وتؤثر سلباً في استقلال وحياد النظام القضائي، فضلاً على إعمال حقوق الإنسان للشعب القطري، أو العاملين في قطر». وحذّرت من أن «ترك هذه التحديات وأوجه القصور من دون معالجة يقوض أي جهود للإصلاح الإيجابي في الدوحة.«

وشملت قائمة مطالب المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين في الأمم المتحدة الموجهة إلى قطر نحو 37 مطلباً، من أهمها ما يلي: «ضرورة تعديل القوانين القطرية لمكافحة الإرهاب، عدم تجاوز جهاز أمن الدولة القطري في الاعتقال أو الحجز، إزالة أي ضغوط أو تهديدات ضد القضاة غير القطريين العاملين في المحاكم القطرية والمنتدبين لتطبيق القانون من دول أخرى، إلزام قطر بالتصديق على الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تأكيد ضرورة التزامها بتسلسل القضاء وإنشاء وتفعيل عمل المحاكم العليا، العمل على إزالة القيود المفروضة على اختصاص المحاكم، والتحقيق فوراً في الضغوط والتهديدات والتدخلات في عمل القضاة.«

التصديق على «الاتفاق الدولي

الخاص بالحقوق المدنية«

طالبت الأمم المتحدة في قائمتها قطر بضرورة «التصديق على التعهد الدولي الخاص بحفظ الحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاته الاختيارية، وتشكيل محكمة دستورية عليا وتزويدها بجميع الموارد والضمانات اللازمة لاستقلالها الكامل وإدارتها على النحو الواجب حتى تصبح جاهزة للعمل في أقرب وقت ممكن، وضمان نزاهة المجلس الاستشاري القطري وفقاً لأحكام دستور قطر، وتشجيع النساء على الترشح في عضويته. كما طالبت الأمم المتحدة الدوحة بـ«إزالة القيود المفروضة على اختصاص المحاكم، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بمنح الجنسية القطرية»، مشددة على أن «المحاكم ينبغي أن تكون لها ولاية قضائية على جميع المسائل والقضايا ذات الطابع القضائي، من دون ضغوط لتمرير أي حكم أو إنهاء أية قضية.«

ضمان استقلال ونزاهة القضاء

دعت الأمم المتحدة قطر في قائمتها إلى «ضرورة اتخاذ تدابير لضمان استقلال القضاء القطري»، مشددة على أهمية «بدء التحقيق الفوري في الحالات المزعومة من التأثيرات غير السليمة والضغوط والتهديدات والتدخلات المباشرة أو غير المباشرة في عمل القضاء، ومساءلة الجناة إذا تأكد ذلك». كما دعت الأمم المتحدة قطر إلى الكشف عن «آلية التعيين في المجال القضائي للحد من مشاركة السلطة التنفيذية في عمله منسوبيه، وتطبيق معايير واضحة وموضوعية وشفافة في اختيار القضاة لضمان أن يستند هذا الاختيار على أساس الجدارة فقط، مع تعديل المادة 63 (5) من القانون 10 لعام 2003 - تتعلق بحسب نص قانون رقم (10) الخاص بالسلطة القضائية في قطر بفصل القضاة من عملهم - وينبغي أن تكون جميع التدابير التأديبية المتخذة ضد القضاة متماشية مع المعايير الدولية.«

حماية القضاة غير القطريين

لفتت الأمم المتحدة إلى إشكال مهم يعانيه القاضي غير القطري المنتدب للعمل في الدوحة، مطالبة الحكومة القطرية بـ«تزويد القضاة غير القطريين بالضمانات كافة المقدمة للقضاة الوطنيين، ما دامت تتماشى مع قواعد إعارة وطنهم، والتوقف عن تجديد عقودهم سنوياً، والالتزام بدلاً من ذلك بأن يستمر عمل القاضي طوال مدة إعارته التي يسمح بها بلده الأصلي». وطالبت بـ«اعتماد استراتيجية شفافة وواضحة مصحوبة ببرنامج يكفي الموارد للتقليل التدريجي من عدد القضاة غير القطريين بما يتفق تماماً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على المدى الطويل، على أن يكون الهدف من ذلك هو إضفاء الطابع الوطني الكامل على عضوية السلطة القضائية.«

ودعت الأمم المتحدة «المحامين والمدعين العامين وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى أن يظهروا نفس المستوى من الاحترام للقضاة غير القطريين كما يظهروه للقضاة الوطنيين.«

تعديل قوانين مكافحة الإرهاب

أظهرت الأمم المتحدة غياب مدونة خطية لقواعد السلوك أو أخلاق القضاة في قطر، وشددت في قائمة مطالبها على ضرورة التزام الدوحة بـ«اعتماد مدونة خطية لقواعد السلوك وأخلاقيات القضاة، تماشياً مع مبادئ بنغالور للسلوك القضائي، وإجراء محاكمات عادلة ومراعاة الأصول القانونية في ذلك». كما شددت على ضرورة «تعديل قانون الإجراءات الجنائية ليحدد حداً للاحتجاز السابق للمحاكمة، مع الإشارة إلى أهمية اتخاذ السلطات القطرية التدابير اللازمة لضمان توفير جميع الضمانات الواجبة في الممارسة العملية لجميع المحتجزين.«

ودعت الأمم المتحدة الدوحة إلى «تعديل القوانين المتعلقة بحماية المجتمع ومكافحة الإرهاب، وعمل جهاز أمن الدولة في قطر بما يتمشى مع الضمانات الدولية والمحلية ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتحديد بوضوح الأنشطة التي تحظرها هذه القوانين».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23322289

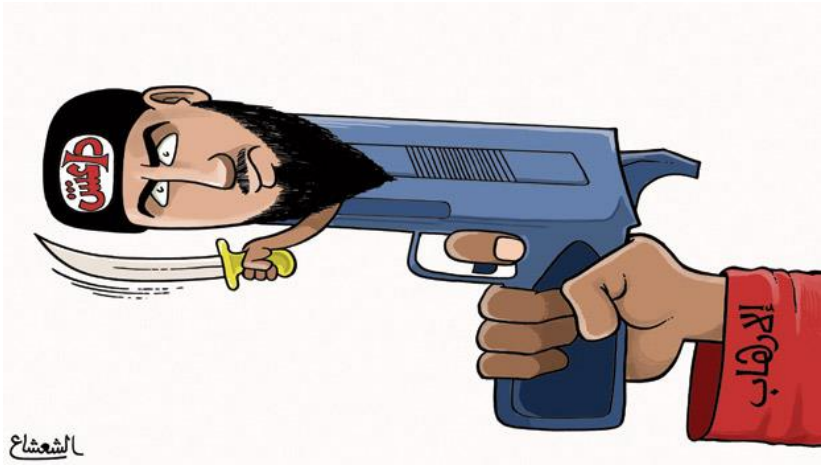

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء 16 ذو القعدة 1438هـ - 8 أغسطس 2017م

http://www.al-jazirah.com/2017/20170808/cr4.htm